



دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال المقدم من النائب السيد فؤاد مخزومي حول موازنة مصرف لبنان نصف الشهرية.

المرجع: إيداع رئاسة مجلس النواب ٢٢٠/س تاريخ ٢٠٢٣/٣/١ ومرفقاته.

جواباً على السؤال المقدم من النائب السيد فؤاد مخزومي حول موازنة مصرف لبنان نصف الشهرية،

يُفيد السيد وزير المالية بأنه سبق للوزيرين السيدين غازي وزني ويوسف الخليل أن رفضا اعتبار المبالغ المطالب بها ديناً على الخزينة، كما أنه في اجتماع اللجنة المشتركة الوزارة ومصرف لبنان كان موقف وزارة المالية واضحاً بأن أي دين يترتب على الدولة يتطلب موافقة مسبقة من المجلس النيابي وفقاً للمادة ٨٨/ من الدستور التي تنص على عدم جواز عقد قرض عمومي أو تعهد يترتب عليه إنفاق من مال الموازنة إلا بموجب قانون.

وعليه، فإن تسديد مطلوبات الخزينة من قبل مصرف لبنان من خلال قيدها على حساب جارٍ مدين بالعملة الأجنبية لا يصح إلا بموجب قانون، وإن اعتبار الأرصدة المقابلة بالليرة اللبنانية ضماناً للحساب المكشوف لا يصح أيضاً إلا بموجب عقد توقعه وزارة المالية استناداً الى قانون يُجيز الاقتراض وتقديم الضمانة.

ويُضيف السيد الوزير بأنه، حرصاً من وزارة المالية على الانتظام المالي ودعمها لمصرف لبنان في تجاوز الازمة النقدية الحادة، فقد جاء في خلاصة محضر اللجنة المشتركة وكذلك في مشروع قانون

من جهته، يُشير السيد حاكم مصرف لبنان الى أنّ إجتماع اللّجنة المُشتركة خُصّ إلى التأكيد على أنّ جميع العمليّات التي تُفُذت على حساب الحَصيلة بالدولار الأميركي منذ ٢٠٠٤ موثّقة بالكامل وصحيحة ودقيقة من الناحية المُحاسِبية، وإنّ مصرف لبنان قام بتنفيذ هذه العمليّات والتحويلات بناءً على التعليمات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، وكان يرسل بانتظام الإشعارات وكشوفات الحساب الرسميّة التي تظهر الرصيد السلبي لحساب الحَصيلة بالدولار الأميركي وتمّت المطابقة الرسمية لغاية ٢٠٢٢/١٢/٣١ وهذا ما أكده تقرير KPMG، وإنّ الرصيد المكشوف لحساب الحَصيلة هو حوالي /١٦,٥/ مليار دولار أميركي.

رئيس مجلس الوزراء



د. نواف سلام